التَنازعُ في العملِ

أ.م.د. عبد الحسين عبد الله محمود الحمداني
الجامعة المستنصرية-كلية التربية الأساسية

توطئة:

الحمد لله على جزيل نعمائه ونشكره شكر المعترف بمننه وآلائه والصلاة والسلام على صفوة أنبيائه وعلى آله وصحبه وأوليائه ..

وبعد ..

فإن للعوامل التي تعمل عمل الفعل حكمها في التنازع، فقد يقع التنازع بين هذه العوامل في معمولاتها ، حتى نكون من أمرنا على بينة وجب أن نعلم أن الأسماء العاملة عمل الفعل عشرة وهي:

المصدر – اسم الفاعل – اسم المفعول – أفعلة المبالغة – الصفة المشبهة باسم الفاعل – اسم الفعل – اسم المصدر – الظرف والمجرور المعتمدان – اسم التفضيل.

قد تعدد الأفعال أو ما يشبهها مما يعمل عملها ، ويحتاج كل من العوامل الى معمول خاص به ، وقد لا يوجد في الكلام إلا بعض المعمولات تكفي حاجة أحد هذه العوامل ، ولا تكفي بعضها الآخر ، وتظل تلك العوامل الباقية تطلب معمولات خاصة بها ، فتتزاحم هذه العوامل الكثيرة على المعمولات القليلة ، وتتنازعها فيما بينها ، ليظفر كل عامل بمعموله ، وهذا ما يسمى بالتنازع في العمل ، أو باب الإعمال عند بعض النحاة القدامى.

وقد أشار إليه سيبويه في تصنيفه لابواب الكتاب بقوله: ((هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعله به وما كان نحو ذلك)).

فهو –إذن– توجه عاملين إلأى معمول واحد ظاهر بعدهما يطلبانه بالفاعلية أو المفعولية ، أو بكليهما معاً.

– نعرض في بحثنا لهذا الباب جامعين مادته مما توافر بين ايدينا من مراجع ومصادر ويقع هذا البحث في فصول ثلاثة وخاتمة.

– أما الفصل الأول: فقد تناول باب التنازع بعامة إذ تعرض لحده وماهيته وجمع الصور التي تأتي فيه مستعرضاً شروطه وأحكامه وشمل هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: التنازع حده وصور وقوعه.

المبحث الثاني: أحكامه وشروطه.

أما الفصل الثاني فقد أستعرض خلاف أهل الكوفة والبصرة وموقف كل طرف من إعمال أحد العاملين والأثر الذي يتركه إعمال كل منهما ، والأحكام الواجب مراعاتها بعد ذلك ، فكان هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اختيار كل من البصريين والكوفيين.

المبحث الثاني: أثر إعمال الثاني من المتنازعين.

المبحث الثالث: إعمال الأول وما يترتب عليه.

وعرضنا في الفصل الثالث لبعض الأساليب والصور التي ظهر فيها اختلاف النحاة ، وهل هي من باب التنازع أم لا ، وما ساقه كل فريق من أدلة وبراهين على صحة ما اعتقد وقد وقع هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: صور وأساليب ليست من باب التنازع.

المبحث الثاني: زيادة وتفصيل.

الفصل الأول

المبحث الأول: التنازع حده وصور وقوعه

التنـــازع، حدّه:

التنازع هو لغة التجاذب ، واصطلاحاً هو اجتماع عاملين أو اكثر على معمول واحد، كل منهما يطلبه إمّا للفاعلية أو المفعولية أو هما معاً وليس في الكلام معمول غيره فتتنازعه فيما بينها.

كقول الفرزدق:

ولكن نصفاً لو سببتُ وسبنـي

بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ

فقد تنازع الفعلان (سببت–سبني) المعمول (بنو) والعامل فيه أحد الفعلين ، وإن كنا نعلم في المعنى أنه إن قام بالفعل الأول فهو فاعل له ، وان وقع عليه الفعل الثاني فهو مفعول به لذلك الفعل ، غير أنه لا يعمل فعلان في اسم واحد نصباً ورفعاً في آن معاً.

((وضابطه ان يتقدم عاملان أو اكثر ، ويتأخر معمول أو اكثر ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر))[1].

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص١٩٨.

فإذا تنازع عاملان متصرفان معمولاً بعدهما كان هذا التنازع اما في الفاعلية نحو: تصدق وأخلص المؤمن ، فهذان الفاعلان لابد لكل منهما من فاعل، وليس الكلام الا فاعل واحد يصلح فاعلاً لأحدهما.

فإن أختير فاعلاً لاحدهما فأين فاعل الفعل الآخر؟

وقد يتنازعاه في المفعولية نحو: رايت وكلمت عبد الله.

فهذان الفعلان المتقدمان يتنازعان المعمول المتأخر عنهما مفعولاً لهما وهذا المفعول الواحد لا يتجه إلا لاحدهما.

وقد يتفق المتنازعان في المتنازع فيطلبانه للفاعلية والمفعولية معاً نحو:

دعا وأكرم زيد عمراً.

وقد يختلفان فيه فإما يطلبه الأول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو:

أنشد وسمعت الأديب.

أو بالعكس الأول للمفعولية والثاني للفاعلية نحو:

دعوت ودعاني عبد الله.

يقول الرضي في شرحه لعبارة أبن الحاجب:

إذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما يقول ((اعلم أنه لو قال "الفعلان فصاعداً أو شبههما" ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو: أنا قاتل وضارب زيداً ويشمل أيضاً اكثر من عاملين نحو: ضربت وأهنت وأكرمت زيداً لكان أعم لكنه اقتصر على الأصل وهو الفعل وعلى أول التعددات وهو الاثنان))[1].

إذا فالتنازع كما يعرفه النحاة:

أن الأسلوب قد يشتمل على فعلين أو اكثر ، أو على اسمين يشبهانهما في العمل أو على فعل واسم يشبهه في العمل ، ويأتي بعدهما معمول أو اكثر مطلوب لكل عامل منها، فتتنازع تلك العوامل الكثيرة على معمولات أقل، والفعلان أو ما اشبههما يسميان "عاملي التنازع" والمعمول المطلوب "المتنازع فيه"[2].

صور وقوعه:

لا يقتصر التنازع على صورة بعينها بل يقع في صور عدة منها:

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، ص٢٠١.

(٢) انظر النحو الوافي ، عباس حسن .

- أن يتنازع عاملان معمولاً واحد ، كقوله تعالى ((آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً))[1]، و"آتوني" و"أفرغ" عاملان طالبان لـ "قطرا" وذلك لأن "آتوني" فعل وفاعل ومفعول أول فيحتاج إلى مفعول ثان ، و"افرغ" فعل أضمر فيه فاعله ويطلب مفعولاً به.

- وقد يتنازع العاملان أكثر من معمول واحد كقولنا : قابل وكلم عبد الله زيداً، ورأيت ودعوت زيداً اليوم.

ففي المثال الأول يتنازع العاملان المعمولين فكلاهما يطلبهما فاعلاً ومفعولاً به. وفي المثال الثاني يتنازع الفعلان في المفعولية والظرفية فكلاهما يطلب "زيداً" مفعولاً له، و"اليوم" ظرف زمان له أيضاً.

- وربما ازدحمت عوامل عدة معمولاً واحداً كل منها يطلبه ، كقول الشاعر:

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغياً

عفواً وعافيةً في الروحِ والجسدِ

حيث تتنازع الأفعال الثلاثة المتعاقبة معمولاً واحداً وهو لفظ الجلالة كلها يطلبه للفاعلية.

- وربما يأتي التنازع بين أكثر من عاملين على معمول واحد كقوله (صلى الله عليه وسلم) : (تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين). فـ"دبر" ظرف ، وثلاثاً: مفعول مطلق وهما مطلوبان لكل من العوامل المتعاقبة.

ومن ذلك قول الشاعر:

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

- وليس من شرط التنازع ان يكون بين الأفعال خاصة، بل قد يتنازع الفعل واسم الفعل كقوله تعالى: ((هَاؤُمُ اقْرَؤا كِتَابِيَهْ))[2] ، حيث تنازع الفعل "هآؤم" وهو اسم فعل أمر بمعنى خذوا، والفعل "اقرؤا" معمولاً واحداً.

- أو أن يكون التنازع بين أسمي فاعل ومنه قول الشاعر:

عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته

فلم أتخذ إلا فنآءك موئلا

فمن: اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغني.

---

(١) الكهف : ٩٦.

(٢) الحاقة: ١٩.

– أو أن يكون بين اسمي مفعول وعليه قول كثير عزة:

قضى كل ذي دين فوفى غريمه

وعزّه ممطول معنى غريمها[١]

فقد تنازع اسما المفعول ممطول – معنى ، معمولاً واحداً وهو "غريمها" فكلاهما يطلبه نائب فاعل له.

– أو بين فعل ومصدر كقول الشاعر:

قد علمت أولى المغيرة أنني لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا[٢]

فقد تنازع الفعل "لقيت" والمصدر "الضرب" معمولاً واحداً هو "مسمعاً" كلاهما يطلبه مفعولاً له.

– وقد يكون العاملان المتنازعان مصدرين كقولك: عجبت من حبك وتقديرك زيداً.

أو ان يكونا اسمي تفضيل كقولك: زيد اضبط الناس واجمعهم للعلم.

أو بان يكونا صفتين مشبهتين نحو قولك: زيد حذر كريم ابوه[٣].

المبحث الثاني:أحكامُهُ وشُرُوطُهُ

لابد أن تتوافر في الأسلوب شروط خاصة حتى يصح عَدَّةُ من باب التنازع:

– منها ألاّ يختلف المعنى بالإضمار في الملغى:

ففي الضمير المنفصل المرفوع الواقع بعد إلا وكذا الاسم الظاهر نحو: ما ضرب وما أكرم إلا أنا، وما قام وما قعد الا زيد، يقول الرضي في شرحه على الكافية ان مثل هذه الأمثلة لا يصح عدُّها من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الأول إذا توجه إلى المتنازع بالفاعلية والغيته فلابد ان يكون العامل الملغي ضمير موافق للمتنازع (وانما لم يجز أن يكون منه إذ لو كان الملغى ههنا هو الأول وأضمرت منه ضميراً مطابقاً للمتنازع ، فإن كان بدون "إلا" صار هكذا: ما ضربت وما أكرم إلا أنا.

وما قام –أي هو ، أعني زيداً – وما قعد إلا زيد.

فيكون "إلا أنا" مستثنى من المتعدد المقدر في : ما أكرم ، و"إلا زيد" مستثنى من المتعدد المقدر في: ما قعد، ولا يجوز ان يكونا مستثنين من ما ضربت، وما قام، لان لا

---

(١) البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة. ديوانه

(٢) البيت لمالك بن زغبة احد بني باهلة.

(٣) شرح ابن عقيل ، ٤٩٤/١

متعدد فيهما ، لا ظاهراً ولا مقدراً، فيصير الضرب والقيام منفيين من المتنازع بعد ما كانا مثبتين له ، وشرط التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار في الملغى)[1].

– ومنها أن يكون بين العاملين ارتباط فلا يجوز أن نقول: رأيت كلمت عبد الله، إذ لا رابط بين العاملين ويحصل الرابط بواحد من ثلاثة أشياء:

١- إما أن يعطف أحدهما على الآخر بحرف عاطف نحو: دعتني واكرمتني هند.

٢- أو أن يكون العاملان خبرين عن اسم نحو: الحاكم مكافئ معاقب المستحق

٣- أو أن يكون أولهما عاملاً في ثانيهما كقوله تعالى: ((وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَداً))[2] ، فقد تنازع العاملان "ظنوا – ظننتم" المعمول "أن لن يبعث الله" فـ"ظنوا" عامل في "ظننتم لأن" كما ظننتم" معمول لظنوا فهو صفة لمفعول مطلق محذوف لظنوا.

٤- أو أن العامل الثاني جواباً للعامل الأول ، إما جواب شرط كقوله تعالى : ((فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ))[3] .

أو جواب سؤاله كقوله تعالى : ((يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ))[4].

– ومنها تقدم فعلين متصرفين أو ما يشبهها في العمل من المشتقات وكلاهما يريد المعمول وأن يتأخر هذا المعمول عنهما.

فمن تقدم الفعلين المتصرفين قولنا: قام وقعد زيد.

ومثال الاسمين المشتقين العاملين عمل الفعل قول كثير عزة:

وعزة ممطول معنى غريمها

وعلى هذا فلا تنازع إذا كان المعمول متقدماً أو متوسطاً في نحو:

زيداً ضربت واكرمت ، لتقدم المعمول عن الفعلين ولا في نحو قولنا : اشتريت الثوب ولبست ، توسطه. غير ان بعض النحاة لا يشترط ذلك.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، ص٢٠٢.

(٢) الجن : ٧.

(٣) آل عمران : ٦١.

(٤) النساء : ١٧٦.

ومنهم المحقق الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب، ولكنه يشترط ان يكون المعمول منصوباً يقول ما نصه (إذ قد يتنازعان فيما هو قبلهما إذا كان منصوباً نحو: زيداً ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت، وإياك ضربت وأكرمت)[1]، هذا عن تقدم المعمول.

وأما عن الجواز في توسط المعمول بين العاملين فقد ورد عن أبي علي الفارسي (قال في قول الشاعر:

قد أوبيت كل ماء فهي ضاوية

متى تصب أفقاً من بارق تشم

إنه يجوز أن يكون من باب التنازع وعليه يكون "أفقاً" مفعولاً لـ"تشم" ومفعول تصب محذوف وهو ضمير المعمول)[2].

وإني لأرى أن في رأي ابي علي الفارسي بعض تكلف لا موجب له ، فكيف نمنع ان يكون "أفقاً" مفعولاً لـ"تصب" وهو الأقرب له ونجعله مفعولاً به لـ"تشم" ثم نعود فنقدر في "تصب" ضميراً، ثم لماذا لا يكون مفعول "تشم" محذوفاً دل عليه المذكور.

- ومنها أيضاً أن يكون العامل في المتنازع من جنس الفعل أو بما يشبهه من الأسماء العاملة عمله ، فلا تنازع في الحروف ولا بين الحروف وغيره.

- ومنها ان يكون العاملان في المتنازع موجهين إلى شيء واحد ، ولأجل هذا لم يكن بيت امرئ القيس "كفاني ولم اطلب قليل من المال" من باب التنازع لانه لو وجه "كفاني" و"أطلب" إلى "قليل" لفسد المعنى.

وإذا وجه الفعلان إلى معمول واحد لا يجوز أن يعملا فيه في آن معاً، فالعمل لاحدهما لفظاً ومعنى والأخر يعمل فيه معنى فحسب[3].

- ومنها إذا كان المتنازع ضميراً أوجب أن يكون منفصلاً مطلقاً نحو: زيد إنما قام وقعد هو ، وما رأيت وما كلمت إلا إياه.

أو ضميراً متصلاً مجروراً نحو: وثقت واستعنت بك.

ومن كل ذلك علم بالضرورة أنه لا تنازع بين حرفين ولا بين فعل وحرف ولا بين اسمين غير عاملين ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ولا العامل المتأخر نحو: عبد الله دعوت وأكرمت. ولا المعمول المتوسط نحو: دعوت عبد الله وأكرمت. ولا بين فعلين

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، ص٢٠٣.

(٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ، ٧٨-٨٠.

جامدين كـ"عسى وليس" إلا ما كان من فعلي التعجب فانهما وان كانا جامدين يصح ان يكونا عاملين في المتنازع نحو: ما أحسن وأنفع صفاء النفوس أنفع وأجمل ببذل المال في الخير..

الفصل الثاني

المبحث الأول: اختيار كلٍ منَ البصريينَ والكوفيينَ

إذا توجه عاملان إلى معمول ظاهر بعدهما وتطلبا فيه عملاً كان العمل فيه لفظاً لأحد العاملين وأما من حيث المعنى فمعلوم انهما عاملان فيه معاً يعمل الأول كما يعمل الثاني.

فلا يجوز في اللفظ ان يعملا فيه معاً، بل يكون العمل لأحدهما لفظاً ومعنى، ويعمل فيه الآخر معنى فحسب، ففي مثل قولنا –دعوت وعاني عبد الله– لا يعمل العاملان في المعمول في آن معاً نصباً ورفعاً وان كانا موجهين إليه في المعنى.

غير ان الفراء يرى في مثل قولنا: قام وقعد زيد. ان الفعلين معاً عاملان في المعمول "زيد" أي ان "زيداً" فاعل للفعلين جميعاً.

ولكن متى ما كان أحد العاملين يطلب المعمول منصوباً بانت القضية! فكيف يجتمع في اسم واحد الرفع والنصب في مثل قولنا: رأيت وقام زيد؟ فأجاز الفراء ان يؤتى بفاعل الأول ضميراً منفصلاً بعد المتنازع نحو: ضربني وأكرمني زيد هو ، ضربني وأكرمت زيداً هو. حتى لا يضطر الى حذف الفاعل أو إضماره قبل الذكر مما لزم الكسائي والبصريين من إعمالهم الثاني.

وقد رد عليه الرضي في شرحه الكافية بقوله : (إن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول)(1).

ويتفق البصريون والكوفيون عل أنه يجوز إعمال ايهما شئت ولكنهم اختلفوا في الأولى منهما . فاختار البصريون إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأول، واختار الكوفيون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني.

وإعطاء البصريين الأولوية للثاني إنما هو لقربه من المطلوب أو المتنازع فيه وهو رأي سيبويه (إنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقص المعنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد)(1).

(1) شرح الرضي ، ص206.

وهو ما يراه المبرد فيقول في نحو: ضربت وضربني زيد. أن إعمال الثاني في اللفظ هو اختيار البصريين.

وأما في المعنى فان السامع علم ان الأول قد عمل كما عمل الثاني ولكنه حذف لعلم المخاطب بذلك، فالعرب تختار إعمال الآخر لأنه اقرب ألا ترى ان الوجه ان تقول: خشنت بصدرك وصدر زيد، فتعمل الباء لانها اقرب؟ ولو اعمل الأول لكان جائزاً حسناً(٢).

وممن شايع البصريين في مذهبهم الزمخشري صاحب المفصل وابن يعيش في شرحه له، فإعمال الثاني هو المختار عند الزمخشري لانه يلي الاسم ويوجب إعماله ابدا لورود بعض آي القرآن الكريم بذلك، وان إعمال الأول قليل ، ويرى ابن يعيش ان قولنا: ضربت وضربني قومك. هو الوجه المختار رعاية لجانب القرب وحرمة المجاورة كما ورد به التنزيل قال تعالى : ((آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)) اعمل الثاني ولو اعمل الأول لقال آتوني أفرغه عليه قطرا إذ التقدير آتوني قطرا أفرغه عليه(٣).

ولكل من البصريين والكوفيين حججه التي يبرهن بها على صحة ما اعتقد، وأدلته التي يحاول أن يدحض بها حجة الآخر.

* ويدعم البصريون رأيهم بأن إعمال الثاني أولى من إعمال الأول بأربع حجج:

الأولى: أن إعمال ثاني العاملين أولى لقربه من المعمول.

الثانية: أنه يلزمهم –أي الكوفيين– من إعمال الأول الفصل بين العامل –وهو الأول– ومعموله بأجنبي وهو العامل الثاني.

الثالثة: أن إعمال الأول يوجب العطف على الجملة الأولى –وهي العامل الأول مع المعمول– وقد بقيت منه بقية خلافاً للأصل.

الرابعة: أنه الأكثر في السماع وان ما كان من آي القرآن خاصاً بالتنازع جاء على إعمال الثاني وان اختير إعمال الأول لكان القرآن وهو افصح الكلام على غير المختار.

---

(١) الكتاب ، ابو بشر عمرو بن عثمان بن شبر ، تحقق عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، دار الجيل، بيروت ، الجزء الأول.

(٢) ينظر المقتضب.

(٣) انظر المفصل ، شرح الكافية ، شذور الذهب.

* ويعمل الكوفيون العامل الأول لعلل ثلاث:

الأولى: لتقدمه وأنه اسبق واقدم ذكراً واحتياجاً إلى المعمول من احتياج الثاني.

الثانية: لسلامته من الإضمار قبل الذكر كما عند البصريين، فإعمال الثاني في المعمول يترتب عليه ان تضمر في الأول ضميراً قبل ذكر ما يفسره وهو الاسم الظاهر.

الثالثة: لسلامته من حذف الفاعل أو ضمير الرفع عند الكسائي لان حذف الفاعل أشنع مما فر منه وهو الإضمار قبل الذكر.

هذا في المسائل التي تحتمل الترجيح ، ولكن قد يرد في الكلام ما يوجب إعمال الأول كما في قولنا: ضربت لا أكرمت زيداً.

وقد يوجد ما يحتم إعمال الثاني نحو: ضربت بل أكرمت زيداً[١].

– فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاجه من مرفوع نحو: قام وقعد أخوك. ومنصوب نحو: قام وضربتهما أخواك. ومجرور نحو: قام ومررت بهما أخواك. ولا يجوز حذف المرفوع ابداً كما لا يجوز حذف المنصوب الا في الضرورة الشعرية ، ولو اعملت الثاني أضمرت في الأول مرفوعه موافقاً للظاهر المتنازع وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا أظهرته مؤخراً كقولنا: رغبت ورغب في الزيدان عنهما. ولا يجوز إضماره نحو : أكرمتها وأكرمتني هند[٢].

المبحث الثاني: أثرُ إعمال الثَّاني منَ المُتَنازِعَينِ

إذا وقع الاختيار على العامل الثاني ليكون عاملاً في المعمول الظاهر وأهمل الأول عنه أضمر فيه فاعل موافق للظاهر ، ولا يضمر فيه مفعوله إن كان مما يستغنى عنه، ولا يترك إضمار الفاعل في الأول إذ لا يجوز حذفه لان الفاعل ملتزم الذكر.

ودل سيبويه على وجوب إضمار الفاعل في الأول في مثل قولنا: ضربوني وضربت قومك. بقوله: "إذا اعملت الآخر فلابد في الأول من الفاعل، لئلا يخلو من فاعل، وانما قلت: ضربت وضربني قومك ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم لان الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل)[٣].

وقد ذهب المبرد في المقتضب إلى ما ذهب إليه سيبويه[٤] في هذا الشأن.

---

(١) ينظر شرح بن عقيل ، وحاشية الخضري عل شرح بن عقيل ، الشيخ محمد الخضري ، ١/ .

(٢) ينظر شرح شذور الذهب ، شرح قطر الندى.

(٣) الكتاب ، الجزء الأول ، ص٧٩.

(٤) المقتضب : ٤/٧٧.

وأجاز الكسائي الحذف فقد كان يذهب إلى جواز حذف الفاعل لئلا يضطر إلى الإضمار قبل الذكر. والفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر فكان يجوز توجه العاملين إلى المعمول الظاهر، ففي مثل قولنا : قام وقعد زيد ، كلا الفعلين عامل في المعمول "زيد".

أمنا ابن يعيش في شرحه للمفصل فكان يرى صحة ما ذهب إليه سيبويه ولا يمنع الإضمار قبل الذكر لانه قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير من ذلك إضمار الشأن (وأما حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم ، فكان ما قلناه وهو الحمل على الإضمار بشرط التفسير أولى إذ كان له نظير من كلام العرب فكان اقل مخالفة)[(١)].

كما يمثل النحاة للإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير بقولهم: "ربه رجلاً" فقد دخلت " رب" على ضمير لم يسبق له ذكر وقد جاء بعده ما يفسره. ويشير ابن مالك إلى ذلك في الفيته بقوله:

وأعمل المهمل في ضمير ما

تنازعاه والتزم ما التزما

كيحسنان ويسيء ابناكا

وقد بغى واعتديا عبداكا

ثم يذكر ابن مالك حكماً خاصاً بالعامل الأول المهمل وهو إظهار المفعول به ان كان مما لا يستغنى عنه.

ولا تجئ مع أول قد أهملا

بمضمر لغير رفع اهلا

بل حذفه الزم ان يكن غير خبر

وأخرنه ان يكن هو الخبر

ذكر هنا أن الفعل المهمل ان احتاج إلى منصوب ، فلا يخلو: إما ان يكون عمدة في الأصل ولا يصح الاستغناء عنه كمفعولي "ظن" واخواتها فاصلهما مبتدأ وخبر، فلا يحذف الضمير الواقع مفعولاً به –والحالة هذه– بل يؤتى به متأخراً عن المتنازع فيه نحو: ظنتني وظننت هندا مخلصة اياها. والمراد : ظننت هندا مخلصة وظنتني اياها، فـ"هندا"

(١) شرح المفصل ، ص٧٨.

مفعول اول للفعل "ظننت" ، و"مخلصة" مفعول ثان ، والياء في "ظننتي" مفعول اول، "اياها" مفعول ثان للفعل "ظننتي".

وكخبر "كان" واخواتها ، كما في قولنا: كنت وكان عبد الله حاضراً اياه. فتنازع الفعلان كلمة "حاضراً" لتكون خبرا فأعمل فيها الأخير، واعمل الأول في ضمير هذا الخبر، واخر عنه المعمول ، فالمراد: كان عبد الله حاضراً وكنت اياه، وهذا هو المراد بقوله: (إن يكن هو الخبر) فإن كان غير ذلك، أي غير خبر وهو أن يكون المطلوب غير المرفوع ضميراً ليس عمدة في الأصل، لم يجز الإضمار. فلا يجوز: ضربته وضربني زيد، مررت به ومر بي زيد. بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجا فيه للإضمار قبل الذكر إلا إذا كان حذفه موقعاً في اللبس. كأن يكون الضمير مجروراً فيضمر ويؤخر عن المعمول، نحو: رغبت ورغب في الزيدان عنهما، فقد أهمل الفعل الأول واعمل الثاني في الاسم الظاهر، وأضمر بعد ضميره مجروراً بـ"عن" ولو قدم هذا المعمول بحيث يقع بعد فعله المهمل ترتب على هذا تقدم الضمير على مرجعه. ولكونه إضماراً قبل الذكر في المفعول ، فهو فضلة يستغنى عنها، وأنما جاز الإضمار قبل الذكر إذا وقع الضمير فاعلاً، لأن الفاعل ملتزم الذكر ولا يستغنى عنه ، وقد يخلو الفعل من المفعول ولا يخلو من الفاعل.

ولو حذفنا الضمير وقلنا: رغبت ورغب في الزيدان ، وقعنا بحذفه في لبس فلا يعلم: أكانت الرغبة في الزيدين أم عنهما؟! فإن أمن اللبس فالحذف أولى نحو: مررت ومر بي زيد، غير ان الإضمار قبل الذكر في المفعول إن اعمل العامل الثاني قد ورد في الشعر ومنه قول الشاعر:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب

جهاراً فكن في الغيب احفظ للعهد

فقد أعمل الفعل الثاني واعمل الأول المهمل في ضميره "الهاء" وكان الواجب عليه حذف الضمير ، وإلا يضمر قبل الذكر لأنه لا يجوز في المفعول فهو فضلة يستغني الكلام عنها ولا ضرورة مجلئة إلى ارتكاب هذا المحظور(١).

ثم يذكر ابن مالك الحالة التي يجب فيها إحلال الاسم الظاهر محل الضمير فقال:

وأظهر إن يكن ضمير خبراً

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ، ١/٥٠٠.

لغير ما يطابق المفسرا

فهناك حالة لا يصح معها حذف ضمير الاسم المتنازع ولا إعمال الأول المهل فيه، بل يجب ان يحل الاسم الظاهر محل الضمير ، وذلك إذا كان المنصوب المطلوب اصله عمدة فلا يحذف ..

ولا يمكننا إضماره لان إضماره يؤدي إلى عدم مطابقته لما يفسره أي المرجع، وهو الاسم الظاهر.. ففي قولنا : يظناني وأظن الزميلين أخوين، فـ"أظن" : فاعله مستتر تقديره "أنا" ومفعولاه اصلهما مبتدأ وخبر "الزميلين أخوين" ولا يجوز حذف أي منهما.

والعامل الأول "يظناني؟ فاعله ألف الاثنين والياء مفعوله الأول بقي المفعول الثاني. فلو أتينا بهذا المفعول ضميراً مفرداً وقلنا: يظناني وأظن الزميلين أخوين إياه، لتحققت المطابقة بين المفعولين الأول والثاني الياء، وإياه في أنهما مفردان، وهي المطابقة الواجبة بين ما أصلهما المبتدأ والخبر ولكن المطابقة تفوت بين الضمير الذي للمفرد "إياه" وبين مرجعه "أخوين" الذي للمثنى..

وإن أتينا به ضميراً مثنى ليطابق مرجعه المثنى وقلنا: يظناني وأظن الزميلين أخوين إياهما ، لحصلت المطابقة بين الضمير "إياهما" ومرجعه "أخوين" فكلاهما مثنى.. ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الأول والثاني وهما في الأصل مبتدأ وخبر، والمطابقة بين المبتدأ والخبر واجبة.

فلتعذر المطابقة مع الإضمار وجب المجيء بالمفعول الثاني اسماً ظاهراً فنقول: يظناني – وأظن الزميلين أخوين – أخاً. فتخرج المسألة حينئذ من باب التنازع، لأنه بإظهار المفعول الثاني "أخاً" للفعل "يظناني" انقطع طلبه وصار كل من العاملين عاملاً في اسم ظاهر(١).

يرى البصرية في مثل قولنا: ضربني وضربت زيداً، ان زيداً نصب لأننا اعملنا فيه ضربت ولم نعمل الأول فيه لفظاً وان كان المعنى عليه.

وقد كان سيبويه يرى أن في العامل المهمل "ضربني" فاعلاً مضمراً دل عليه المذكور ، لان الفعل لابد له من فاعل في اللفظ.

أما الكسائي فيقول بأن الفاعل محذوف دل عليه الظاهر ، فنقول على مذهب سيبويه في التثنية: ضرباني وضربت الزيدين ، وفي الجمع: ضربوني وضربت الزيدين..

---

(١) انظر حاشية الخضري ، شرح ابن عقيل ، النحو الوافي.

لان في كل فعل مهمل ضميراً يوافق الظاهر من حيث الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

أما على مذهب الكسائي فنوحد الفعل في كل حال لأنه خال من الضمير فنقول في التثنية: ضربني وضربت الزيدين. وفي الجمع: ضربني وضربت الزيدين(١).

وعلى مذهب سيبويه والبصرية بعامة كان القرآن الكريم وجل كلام العرب.

ففي قوله تعالى : ((حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَاراً قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)) (الكهف: من الآية٩٦) جاء الثاني خالياً من الضمير ، وفي هذا دليل للبصريين على ان الأولى إعمال الثاني ، فلو كان المعمل هو الأول لقال: آتوني أفرغه عليه قطرا..

وكذلك قوله تعالى : ((فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَأُوه كِتَابِيَهْ)) (الحاقة:١٩) فقد اعمل الثاني وأهمل الأول فلو اعمله لقال: هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ .

وللبصريين مستند قوي من السماع عن العرب الموثوق بعربيتهم وقلنا فيما سبق من بحثنا هذا أن لهم أربع حجج يستندون إليها ويدعمون بها رأيهم ومذهبهم في إعمال الثاني. ومن ذلك أنهم قالوا إن مذهب الكوفيين يقضي إلى الفصل بين العامل المتقدم ومعموله المتأخر بأجنبي وهو العامل الثاني.

ففي قولنا: دعاني ودعوته زيد ، فصل بين العامل الأول ومعموله بأجنبي عنهما، وهو خلاف الأصل.

وأما حجتهم الثانية فإن إعمال الأول يوجب العطف على الجملة الأولى – وهي الفعل المتقدم ومعموله المتأخر عنه – قبل تمام المعطوف عليه وهذا مما يخالف الأصل.

فإن كان المعمل هو الأول فإن العامل الثاني سيكون أجنبياً عن العامل ومعموله، ولا ضرورة ملجئة إلى ذلك فإن أعملنا الثاني خرجنا مما يخالف الأصل وهو استيفاء أركان العطف دون الفصل بينهما.

وقد قلنا إن لهم مستنداً قوياً من السماع عن العرب، وعلى إعمال الثاني وردت أغلب أشعارهم فمن ذلك قول الفرزدق:

ولكن نصفاً لو سببت وسبني

بنو عبد شمس منافٍ وهاشم

فلو أعمل الأول لقال: لو سببت وسبوني بني عبد شمس.

(١) شرح المفصل ، ص٧٧.

والتقدير بعد ذلك: لو سببت بني عبد شمس وسبوني.

وكذا قول طفيل الغنوي:

وكمتاً مدماة كأن متونها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

فقد أعمل الفعل "استشعرت" ونصب به المعمول "لون" واضمر الأول "جرى" فاعلاً دل عليه المعمول المذكور، ولو كان المعمل هو الأول لرفع "لون" فاعلاً له، وأظهر مفعول الثاني وقال "استشعرته".

المبحث الثالث: إِعمال الأول وَمَا يَترتبُ عَليهِ

إذا تم اختيار العامل الأول من المتنازعين ليكون العامل المستحق للمعمول، وأهمل العامل الثاني توجب تعويض الثاني تعويضاً لا يطلب معه المعمول، والعامل الثاني بخلاف الأول يضمر فيه كل ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور فنقول:

وقف وأنشد الأديب.

ضربني وضربتهم قومك.

مر ومررت بهما أخواك.

ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعاً باتفاق ، كما لا يجوز الحذف في المنصوب والمجرور، فلا يصح لنا ان نقول: قابلني وصافحت عبد الله.

ولا أن نقول: وثق بي ووثقت زيد.

ولا يغتفر ذلك إلا ما كان من ضرورة الشعر كقول الشاعر:

بعكاظ يعشي الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه[(١)]

والأصل ان يقال : إذا هم لمحوه ، فقد تنازع الفعلان "يغشي – لمحوا" المعمول "شعاعه" وقد اعمل فيه الأول ورفع "شعاعه" فاعلاً له ، واعمل الثاني في ضميره، ثم حذف بعد ذلك، فأصل الكلام: يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه ، ثم قدم العاملان وحذفت الهاء من الفعل "لمحوه".

والضمير في الثاني حقه الذكر وان كان فضلة ، وفي حذفه فساد ، ففيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتض ولا علَه توجب الحذف.

(١) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي (ص) ومعنى البيت أن اشعة سلاح قومها تعشي الناظر إليها، تكنى بذلك عن كثرة السلاح وقوة طعانه.

والإضمار في الثاني لا يوقع في أي محظور، لأنه ليس إضماراً قبل الذكر لان المعمول المتنازع فيه مقدم على العامل الثاني تقديراً، وإن كان متأخراً عنه في اللفظ، فهو منوي بعد العامل الأول المعمل فيه(١).

يفهم –إذن– من كل ما تقدم أن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقاً سواء أكان مرفوعاً ام منصوباً أم مجروراً ولا يشترط في هذا الضمير أن يكون عمدة في الأصل أو غير عمدة.

وفند الكوفيون رأي البصريين في إعمال الثاني في التنازع، لان ذلك يوجب إضمار ضمير في الأول المهمل قبل ذكر ما يفسره وهو الأسم الظاهر فللخروج من هذا الحرج يعمل الأول في المتنازع ويضمر في الثاني كل ما يحتاجه لئلا يضطر للإضمار قبل الذكر.

غير ان الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم على شريطة التفسير ومن ذلك إضمار والشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما نحو قول الشاعر:

إذا مت كان الناس نصفان شامت

وآخر مثن بالذي كنت أصنـع

أي كان الشان والأمر الناس نصفان ومنه قولهم: نعم رجلاً زيد، فان في "نعم" فاعلاً مضمراً فسرته النكرة فالتقدير على هذا نعم الرجل رجلاً زيد.(٢)

واعتراض الكوفيين على الإضمار قبل الذكر مردود، فكما ورد شعراً فقد ورد نثراً، فقد نقل سيبويه عنهم قولهم: ضربوني وضربت قومك. بإضمار ضمير الجماعة قبل ذكر ما يفسره وهو "قومك".

ومنه قول القائل: **جفوني ولم أجف الاخلاء إنني**

لغير جميل من خليلي مهمل

حيث أضمر الضمير في "جفوني" قبل مجيء ما يفسره وعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو المفعول وهذا مغتفر عند البصريين في باب التنازع اذا كان الضمير ضمير رفع، لان الفاعل ملتزم وشدة الاحتياج إليه لتمام الكلام تسهل ذلك(٣).

---

(١) انظر شرح ابن عقيل وحاشية الخضري.

(٢) انظر شرح المفصل.

(٣) انظر شرح قطر الندى ، ص١٩٧ الهامش على الشاهد رقم ٨٠.

يقول ابن الحاجب في الكافية: (وأن اعملت الأول وأضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار إلا أن يمنع مانع فتظهر)(١).

والمراد انه يجب الإتيان بمفعول الفعل الثاني ظاهراً إذا ترتب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه وهو الاسم الظاهر وهو الذي أشار إليه ابن مالك في ألفيته بقوله:

واظهر ان يكن ضمير خبرا   لغير ما يطابق المفسرا

نحو: أظن ويظناني أخا   زيداً وعمراً أخوين في الرخا

وذلك إذا كان المفعول أحد مفعولي باب علمت وظننت وما أشبههما، وهما المفعولان اللذان لا يجوز الاقتصار في الذكرعلى أحدهما دون الآخر.

كقولنا: علمت – وعلماني مغادراً – أبويك مغادرين. على إعمال الأول، إذ التقدير: علمت أبويك مغادرين ، وعلماني مغادراً، ولا يؤتى للضمير في هذه الحالة، لأنه لا تجتمع لك المطابقة الواجبة بين المفعولين الأول والثاني في الافراد من ناحية، والمطابقة الواجبة أيضاً بين الضمير ومرجعه أي بين المفسر والمفسر من ناحية أخرى وذلك لا يجوز ..

وعلى هذا تخرج هذه المسألة من باب التنازع لأن العاملين قد عمل كل منهما في ظاهر، والى هذا ذهب البصريون.

غير ان الكوفيين يجيزون الإظهار والحذف لدلالة معمول الفعل الآخر عليه فنقول: علمت وعلماني إياه ابويك مغادرين.

وان أردنا الحذف نقول: علمت وعلماني أبويك مغادرين.

ولقد برهن الكوفيون على صحة مذهبهم بأبيات أنشدوها وتعلقوا بها منها قول الشاعر:

إذا هي لم تستك بعود أراكة

تنخل فاستاكت به عود اسحل(٢)

فقد أعمل الشاعر الفعل الأول "تنخل" ورفع به "عود اسحل" والتقدير: تنخل عود اسحل فاستاكت به، ولو كان المعمل هو الثاني لقال: تنخل فاستاكت بعود واسحل.

غير ان ابن يعيش يعلق على استشهاد أهل الكوفة بهذا البيت بقوله: (وهذا لا دليل فيه، لان ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه، وأما ان يدل على الأولية فلا)(١).

---

(١) انظر شرح ارضي ، ص٢٠٩.

(٢) البيت لعمر بن ابي ربيعة ، تنخل: اختير ، الاسحل : شجر يشبه الأثل يستاك به.

وكذا قول المداد الأسدي:

فرد على الفؤاد هوى عميدا وسوئل لو يبين لنا السؤالا

وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يقتدننا الخرد الخدالا[٢]

فقد أعمل الأول "نرى" وأهمل الثاني "يقتدننا" ولو اعمل الثاني لقال: يقتادنا الخرد الخدال والتقدير: نرى الخرد الخدال يقتدننا.

وأعلم أنه لا يمكننا القطع بوجوب المطابقة بين الضمير ومرجعه أو المعود اليه، إذا لم تكن مما يوقع في اللبس فقد ورد في القرآن الكريم المخالفة بين الضمير ومرجعه وقد مثل لذلك الرضي بقوله تعالى: ((يوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ))[٣].

فقال "وان كن نساء" و"إن كانت واحدة" والضمير لاولاد في مبتدأ الآية الكريمة. وكذا يجوز في السعة حذف أحد مفعولي علمت إذا قام ما يدل عليه، لأنه علم بالضرورة انه كل واحد منهما منصوب ظاهر المفعولية، قال تعالى:

((وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ))[٤] . أي بخلهم هو خيراً لهم فحذف المفعول الأول ، وعليه قول الشاعر:

لا تخلنا على غرائك إنا طالما قد وشى بنا الأعداء[٥]

أي لا تخلنا أذلاء ، فحذف المفعول الثاني[٦].

والمعنى بعد الحذف في كليهما لم ينقص وليس بغامض ولا عسير.

الفصل الثالث

المبحث الأول: صُوَرٌ وأسَالِيْبُ هَلْ هِيَ مِنْ بَابِ التّنازِع ؟

اختلف النحاة في صور وأساليب عدة في العربية هل هي من باب التنازع أو لا؟ كثر الأخذ والرد بينهم ، كل من يعد يدعم قوله بما لديه من أدلة وبراهين من شعر ونثر، وان وجد متنفساً في قاعدة ما ولج منه ليؤيد به زعمه..

(١) المفصل، ص٧٩.

(٢) العميد: السديد البالغ ، والعميد من هده العشق – الخرد: جمع خريدة وهي الخفرة الحيية أو البكر لم تمس – الخدال: جمع خدلة وهي الممتلئة الساقين والذراعين الناعمة.

(٣) سورة النساء : ١١.

(٤) آل عمران : ١٨٠.

(٥) هذا البيت من معلقة الحارث بن حلزة اليشكري التي اولها: "آذنتنا ببينها اسماء".

(٦) انظر شرح الرضي ، ص٢٠٧-٢٠٨.

– فمن ذلك قول بعضهم ان بعضاً من صور التوكيد اللفظي هي من باب التنازع كقول القائل: "هيهات هيهات العقيق ومنْ بـه.."[١] وقالوا ان احدهما معمل في المتنازع، واعمل الآخر في ضميره.

ورد عليهم بأن الكلمة الأولى هي المحتاجة للمتنازع فاعلاً لها، أما الثانية فلا تنازعها في فاعلها ولا تطلب المتنازع كما انها خالية من الضمير المرفوع، إنما جاءت لمجرد توكيد الأولى وتقوية معناها.

– ولكننا بعيداً عما وضع من قواعد وقوانين أخرجت التوكيد اللفظي من باب التنازع من لدن أوائل النحاة.. أقول .. بعيداً عن كل ذلك لا يمكننا ان نرفض هذا الرأي رفضاً مطلقاً ولا ان نأخذ برأي معارضيه أخذاً كلياً.. أليس الكلام في هذا وغيره عل نية التكرار؟

هيهات هيهات العقيق ، الا ينوى بها التكرار ، هيهات العقيق ، هيهات العقيق. فالكلمة الثانية التي هي للتوكيد الا تطلب بهذا "العقيق" فاعلاً لها؟!

غير أننا يجب أن نحتكم إلى الداعي والمقتضى، مقتضى المقام، فإذا لم يكن الضمير بارزاً فإننا نأخذ بما يساير المعنى ويحقق الغرض من الكلام..

فيجب ان تكون المسألة من باب التوكيد ولا دخل للتنازع فيها، إن اقتضى المقام التوكيد بسبب شك محيط بالعامل ليس غير.

كأن يجري الحديث عن سقوط المطر اياماً متواليات، فيقول أحدهم: لم يسقط المطر أمس، فيرد آخر: سقط سقط المطر أمس، فالشك –إذن– في حصول الفعل لا في فاعله، فلاشك في أن الذي سقط هو المطر وليس حجراً أو حديداً..

أما إن كان الشك في الفعل وفاعله معاً، فيزال الشك بتكرار الجملة كلها ، وقد يدخلها ذلك في باب التنازع مع وجود الضمير البارز.

كأن كون الكلام في حضور أحد من الغائبين وعدمه، فيقول قائل: لم يحضر أحد من الغائبين ، فيرد آخر: حضر حضر أخي، أو حضر حضرا صديقاي، أو حضرا حضر صديقاي، فينبغي ان تكون المسألة بحسب هذا المقام من باب التنازع[٢].

– وفي صورة يجيز احدهم –وهو ابن العلج– التنازع بين الحرفين، فزعم ان قوله تعالى : ((فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ))[١]. من باب

(١) هذا بيت لجرير بن عطية بن الخطفي وتمامه: وهيهات خل بالعقيق تواصله.

(٢) انظر النحو الوافي ، ٢/ .

التنــازع حيـث تنازعـت "إن" الشـرطية و"لـم" النافيـة الفعـل "تفعلـوا" ولكنهمـا تختلفـان فـي مطلبيهما ، فان الشرطية لا يليها الا فعل مثبت، ولم النافية تطلب فعلاً منفياً، ومن شرط التنازع الاتحاد في المعنى[٢].

وأما قول كثير بن عبد الرحمن:

قضى كل ذي دينٍ فوفى غريمه

وعزة ممطول معنى غريمها

فقد ردن ابن هشام أن يكون من باب التنازع ، ف"غريمها" مبتدأ مؤخر ، و"ممطول" و "معنى" خبران، أو "معنى" صفة لممطول أو حال من ضمير مستتر فيه ، فلو كان هذا البيت من باب التنازع عند البصريين لوجب الإضمار سواء أعمل الأول أو اعمل الثاني فيقول إن أعمل الأول: وعزة ممطول معنى غريمها، وإن اعمل الثاني: وعزة ممطول هو معنى غريمها.

وبمقتضى أحكام التنازع يعود الضمير إلى الغريم لا الى عزة، ومعلوم أنه يشترط أن يشتمل الخبر إن كان مشتقاً على ضمير يعود إلى المبتدأ نفسه، فيجب ان يعود الضمير المستتر في اسم المفعول إلى عزة، وان كان الضمير الذي يشتمل عليه الخبر غير عائد على المبتدأ وجب اظهاره، لذا لم يكن هذا البيت من باب التنازع[٣].

أما عن بيت أمرئ القيس فهو من أشهر المسائل في باب التنازع طال فيه الكلام والشرح والافاضة والاعادة حتى فقد البيت رونقه وصار مملاً وثقيلاً على النفس فانك لا تجد احداً يتحدث عن التنازع الا وطرق هذه المسألة وشرح وأفاض فيها وأعاد وزاد عليها من عندياته، ويأتي بآراء النحاة كافة وما قالوه عن هذا البيت، كأنه يتمثل اهل الكوفة امامه ، يعارضونه ويفندونه ...!

فليت شعري ... ألم يقتنع الكوفيون ومن تابعهم من لدن سيبويه الى يومنا بان هذا البيت ليس من التنازع في شيء..؟!

غير أننا نقتفي أثهم ونترسم خطاهم فنذكر هذه المسألة التي لا مناص منها بأقل قول وأوجزه :

---

(١) البقرة : ٢٤.

(٢) انظر شرح شذور الذهب ، ص٤٢٠ الهامش رقم ١.

(٣) انظر شرح شذور الذهب ، ص٤٢١ الهامش على الشاهد رقم ٢٢٥.

استدلّ الكوفيون ببيت أمرئ القيس على ان إعمال الأول هو المختار:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة

كفاني ولم أطلب قليل من المال

وقالوا ان الشاعر فصيح ، اعمل الأول بلا ضرورة ، فلو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا القافية ولا غيرهما من المحذورات ، ويكون الفاعل مضمراً في "كفاني" ولزمه حذف المفعول من الثاني، وهذا دليل على أن إعمال الأول مختار عند الفصحاء.

وقد رد البصرية على استدلالهم هذا بأنه يصح ان كان البيت أصلاً من باب التنازع وليس منه لأن من شرط التنازع إلا ينقص أو يفسد في المعنى، فهو إنما رفع "قليل لانه لم يجعله مطلوباً، بل المطلوب هو المجد أو الملك.

ومعنى البيت: لو كان سعيي لمنزلة الدنيا لاكتفيت بقليل من المال لتوفر المال عندي، ولكنني لا أطلب القليل ، بل أسعى لتحصيل المجد أو الملك، ويدل عليه البيت التالي له:

ولكنما أسعى لمجد مؤثلٍ

وقد يدرك المجد المؤثل امثالي

وقد حذف المفعول من الثاني لدلالة البيت الثاني عليه. ولو نصب "قليل" لفسد المعنى وصار معنى البيت: كفاني قليل ولم اطلب قليلاً، وهذا لا يكون ، حيث يعطف جملة على جملة لا تعلق لاحدهما بالأخرى.. فكل فعل –إذن– متوجه إلى معمول خاص به وهذا يخل بشرط من شروط التنازع ، فالواجب توجه العاملين إلى المعمول في آن معاً(١).

المبحث الثاني: زِيادَةٌ وتَفصيلٌ

إن الناظر المطيل النظر في باب التنازع ليراه من أكثر الأبواب النحوية تعقيداً وأشدها اضطراباً وأكثرها آراء ومذاهب متشعبة ومتعارضة تسيرها فلسفة خيالية ومتاهات منطقية تبعدها عن المأثور الفصيح وربما تناقضه..

فيكفيك أن تنظر إلى تلك الآراء والمذاهب لترى كثرتها وشدة اختلافها وتعارضها، ولا سبيل للتوفيق بينها ولا ارضائها أو جمعها لتصنع منها إطاراً متقارباً.

---

(١) انظر الكتاب ، شرح المفصل ، شرح الكافية ، المغني.

ويظهر ذلك في أن فريقاً يجيز حذف الفاعل، وفريقاً يمنعه ويرى شناعة حذفه.. وطائفة منهم تبيح الاستغناء عن أحد مفعولي ظن، وطائفة لا تبيحه .. وقال قوم بجواز اشتراك اكثر من فعل في فاعل واحد، ويرى قوم آخرون غير ذلك .. ويحتم بعضهم تقدير ضمير المعمول متأخراً عنه ، وبعضهم الآخر لا يحتم .. وطائفة لا ترى بأساً من الإضمار قبل الذكر في حالات .. وطائفة تفر منه إلى غيره(١).

كما أنهم أباحوا في هذا الباب أشياء منعوها في أبواب أخرى، أو أنهم يحرمون فيه ما يبيحونه في غيره من الأبواب النحوية ..

فهم مثلاً يمنعون حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها وما كان أصله عمدة مع أنهم أباحوه في باب ظن وأخواتها ، ومنعوا في هذا الباب الإضمار قبل الذكر على الرغم من إباحتهم إياه في مواضع أخرى. كما اعتبروا في باب التنازع الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ومنعوه في مواضع أخرى(٢). وكأن اسم هذا الباب قد اختير بعناية ليعبر عن سريان هذا الاسم إلى كل قاعدة وجزء وحكم من أحكامه.

وإنك لا تستقر على حكم أو قاعدة تطمئن إليها، وترى –أنت– أَنها ثابتة ونهائية حتى يأتيك مذهب أو شاهد أو رأي ينسف ما استقر عليه عقلك وانتهى إليه فهمك ، فلا يقر لك في هذا الباب قرار بل أنت دائم الحل والترحال بين هذه الآراء وتلك المذاهب.. هذا إذا رجعت إلى المراجع المطولة وحواشيها وشروحها بخاصة. ثم إنك لترى شدة التعقيد في مسألة الإضمار قبل الذكر، فجوزوا الإضمار فيما كان ملتزم الذكر وهو الفاعل ، ومنعوه فيما كان فضلة وهو المفعول على العكس من منعه البتة. فقد حتم بعضهم تأخير ضمير الاسم المتنازع فراراً من الإضمار قبل الذكر، وقد يقدم إذا تعذر تأخيره.

وفي ظن وأخواتها ترى العجب العجيب، فهم يضطرون إلى احلال الاسم الظاهر محل الضمير إذا أدى الإضمار إلى اللبس إلى مخالفة نحوية، ولأنهم يراعون هذه الأحكام ويلتزمون جانبها ويتنطعون فيها فظهرت صور وأساليب عند المتأخرة من النحاة ظلت حبيسة قواعدهم. فلا أدري أسمعت هذه الأساليب عند العرب؟! ألها مثيل ونظير في اللسان العربي وفي المأثور الفصيح؟! فاسمع لهذه الأمثلة:

أعلمت وأعلمني زيداً عمراً قائماً إياه إياه

(١) انظر النحو الوافي ، الجزء الثاني.

(٢) انظر النحو الوافي ، الجزء الثاني.

أظن ويظنني الزيدان أخاً إياهما اياهما

أعلمني وأعلمته أياه أياه زيد عمراً قائماً

يظنني وأظن الزيدين أخوين هما إياه

ظننت منطلقة وظنّتْني منطلقاً هند إياها

فهل على وجه البسيطة عربي تكلم بمثل هذا؟ ثم هل يجد –بعد ذلك– أذاناً تسمع له ولهذه الجمل والامثلة البغيضة والعجيبة، وليس هذا خاصاً بباب التنازع.. فإن كان كذلك لم تحشر هذه الأساليب وغيرها في عربيتنا الفصيحة وفي مناهجنا ومفرداتها فتنفر هذا الجيل من عربيته وتغدو هذه الأساليب سبباً في جموعه وإعراضه عنها إلى غيرها.. غير أنه يمكننا أن نختصر هذا الباب في نقاط:

١, ليس من الواجب أن نقتصر في أسلوب التنازع على عاملين ولا معمول واحد ظاهر بعدهما.

٢, لابد أن يكون بين العاملين نوع ارتباط.

٣. لا مزية لعامل على غيره من حيث حاجته للمعمول ، فالكوفيون يعملون الأول لسبقه ويعمل البصريون الثاني لقربه، إلا في حالات توجب إعمال احدهما بخاصة.

٤. إذا وقع الاختيار على أحد العاملين وجب تعويض المهمل منهما تعويضاً يغنيه عن طلب المعمول.

ثبت بالمصادر والمراجع:

١, حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الجزء الأول، دار الكتب المصرية، مصر.

٢. شرح ابن عقيل ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، الجزء الاول، طبعة جديدة، ١٩٩٥، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت،

٣, شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، الجزء الاول ، طبعة جديدة ، منشورات جامعة بنغازي.

٤, شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الانصاري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد.

٥. شرح قطر الندى ، بل الصدى ، لابن هشام الانصاري ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٦, شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت، مكتبة المتنبي ، القاهرة.

٧, الكتـاب ، سـيبويه، تحقيـق وشـرح عبـدج السـلام هـارون ، الجـزء الاول ، الطبعـة الأولى، دار المعارف، مصر.

٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الجزء الأول المكتبة التجارية الكبرى ، مصر.

٩, المقتضب، المبرد، الجزء الثالث والرابع، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت.

١٠, النحـو الـوافي ، عبـاس حسـن ، الجـزء الثـاني ، الطبعـة الثانيـة ، ١٩٦٣م، دار المعارف ، القاهرة.